### خلال حفل جمعية البحرين في لندن بمناسبة مرور تسعة وخمسين عاما على تأسيسها..

# وزير الخارجية: البحرين لديها شعب منفتح وتسامح ديني وريادة في الإصلاح والشفافية واقتصاد نابض بالحياة

حضر الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية حفل العشاء الذي أقامته «جمعية البحرين» في لندن مساء أمس، بمناسبة مرور تسعة وخمسين عامًا على تأسيسها، بحضور عدد من أعضاء مجلس العموم وكبار المسؤولين في الحكومة البريطانية ورجال الأعمال، وعدد من أعضاء الجمعية والمدعوين.

وبهذه المناسبة ألقت هيذر هاربر رئيسة الجمعية كلمة أعربت فيها عن تهانيها بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المُعظم مقاليد الحكم. كما أعربت عن الشكر للشيخ فواز بن محمد آل خليفة سفير مملكة البحرين لدى المملكة المتحدة على كافة جهوده لدعم الجمعية وفعالياتها.

ثم ألقى الدكتور عبداللطيف الزياني كلمة نقل فيها تحيات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المُعظم، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، إلى أعضاء الجمعية ومنتسبيها من الجانبين البحريني والبريطاني، واعتزازهما بالدور الفاعل الذي تقوم به الجمعية في توطيد علاقات الصداقة التاريخية والشراكة الاستراتيجية التي تربط بين البلدين الصديقين.

وأعرب وزير الخارجية عن سعادته بالمشاركة في هذا العشاء السنوي، مشيدًا بالمودة العميقة التي يكنّها أعضاء الجمعية لمملكة البحرين وشعبها. وقال إن مملكة البحرين تتمتع بطابع فريد، ولديها شعب منفتح، وتسامح ديني واحترام متبادل وتعايش وإخاء، وريادة في الإصلاح والشفافية واقتصاد نابض بالحياة، بالإضافة إلى أنها شريك في السلام، وتتعاون مع المملكة المتحدة وغيرها من الدول لضمان الأمن الإقليمي والازدهار.

وأضاف أن كل هذه الخصائص متجذرة في قيمنا البحرينية الأصيلة، التي تم صقلها على مدى قرون من العلاقات التجارية والمشاركة مع البلدان القريبة والبعيدة، وتتجدد اليوم تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك المُعظم، والجهود الدؤوبة للحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مشيرًا إلى أن التعاون البحريني البريطاني متنوع ويمتد إلى مجالات متعددة، من الأمن إلى الثقافة، وغيرها.

وأكد وزير الخارجية أنه في ضوء الحرب الجارية على غزة ولبنان، فإن موقفنا الموحد يدعو إلى إنهاء التصعيد العسكري، ووقف إطلاق النار بشكل فوري ودائم وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والإفراج عن الرهائن والمحتجزين، والجهود الملتزمة نحو الحل الشامل والعادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مؤكدًا التزام مملكة البحرين بتعزيز الاستقرار الإقليمي، معربًا عن تقدير المملكة للدور المبدئي للمملكة المتحدة في دعم القانون الدولي.

وأشاد وزير الخارجية بدور أعضاء جمعية أصدقاء البحرين في توطيد علاقات الصداقة بين البلدين، من خلال تعزيز الروابط وتعميق التفاهم على مدى السنوات التسع والخمسين الماضية، معربًا عن الامتنان لدور سفارة مملكة البحرين في لندن، وخاصة جهود الشيخ فواز بن محمد آل خليفة، وأليستر لونج سفير المملكة المتحدة في المنامة، وجميع أسلافهم وزملائهم، ودعمهم لتعزيز الصداقة البحرينية البريطانية.

وألقى السير ليام فوكس، وزير الدفاع البريطاني السابق، كلمة أكد فيها عمق العلاقات التاريخية والاقتصادية بين المملكة المتحدة ومملكة البحرين، اللتين تجمعهما قيم مشتركة وعلاقات استثمارية وتجارية قوية. وأشار إلى النهج الحكيم الذي تتبناه المملكتان في الشؤون الخارجية، وقال إن التحديات في الشرق الأوسط قد اختبرت قوة هذه العلاقات، مؤكداً أن مملكة البحرين أظهرت دائمًا أن لديها قيادة واعية مسؤولة.

وأشاد بالكلمة البارزة التي ألقاها صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في مؤتمر حوار المنامة العام الماضي، حيث دعا إلى ضرورة المصالحة والتعايش السلمي، وهو ما يعكس روح البحرين ورؤيتها.

وأكد السير ليام فوكس أن الصداقة المتينة والتفاهم التاريخي بين البلدين يمثلان خارطة طريق لمستقبل مشترك، مشيرًا إلى أن التحديات الحالية تتطلب شجاعة والعمل المشترك لتحقيق السلام والازدهار.

كما ألقى رجل الأعمال خالد راشد الزياني، نائب رئيس الجمعية، كلمة أكد فيها متانة العلاقات بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة، مشددًا على أهمية جذب الأجيال الجديدة للانضمام إلى جمعية البحرين، وحثّ الشركات على الاستثمار في مملكة البحرين لما لديها من بيئة مواتية للأعمال، مشيرًا إلى أن المملكة توفر بيئة جاذبة للأعمال الطموحة وتسعى لتعزيز نموها لما فيه مصلحة الجميع.

### شارك في الاحتفال بيوم الأمم المتحدة بحضور شخصيات دبلوماسية وإعلامية..

## وكيل الخارجية: ترسيخ السلام والعدالة والكرامة الإنسانية ثوابت بحرينية ومبادئ أممية

أكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية التزام مملكة البحرين بتعزيز التعاون والشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة في ترسيخ قيم السلام والعدالة والكرامة الإنسانية والتعددية من أجل عالم أكثر أمنًا وإنصافًا واستدامة وازدهارًا للجميع، كونها ثوابت راسخة في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، وتوجهات الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

جاء ذلك خلال الاحتفال الذي أقامه السيد خالد عبدالسلام المقود، المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة لدى مملكة البحرين، بمناسبة يوم الأمم المتحدة والذكرى التاسعة والسبعين لدخول الميثاق الأممي حيز النفاذ، بحضور عدد من المسؤولين وأعضاء مجلسي الشورى والنواب ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة، وشخصيات إعلامية وأكاديمية.

وأعرب وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية عن اعتزاز مملكة البحرين بالتعاون البناء مع الأمم المتحدة، ودعم مبادئها ومقاصدها السامية في حفظ السلم والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان، مثمنًا النتائج الإيجابية المحققة في ضوء وثيقة إطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة الموقعة مع إحدى وعشرين وكالة أممية للفترة (٢٠٢١-٢٠٢٤)، وتطلع المملكة إلى تمديد هذا الاتفاق الإطاري للسنوات الخمس المقبلة، وتعزيز مكانتها المرموقة في مؤشرات التنمية البشرية والحكومة الإلكترونية وتقدم المرأة والشباب والرعاية الصحية والتعليم وفقًا للتقارير الدولية.

# إطلاق المسح الصحي الوطني الثالث في البحرين

أعلنت وزارة الصحة بالشراكة مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بدء تنفيذ المسح الصحي الوطني الثالث في مملكة البحرين، الذي يستهدف الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة فما فوق في جميع محافظات مملكة البحرين، ويشمل عينة عشوائية مكونة من أكثر من (٤) آلاف أسرة، وذلك ضمن الجهود المبذولة لتعزيز وتوفير قاعدة متكاملة من البيانات الصحية في المملكة، ودعم مشاريع الرعاية الصحية والخطط والسياسات التنموية.

وتتضمن آلية المسح التواصل هاتفيًا مع الأسر التي يتم اختيارها عشوائيًا لأخذ الموافقة مسبقًا ولتحديد موعد زيارة الباحث الميداني ليتم بعد ذلك إجراء الفحوصات اللازمة والاستفسار عن المعلومات المتعلقة بصحة المواطن أو المقيم وصحة أفراد أسرته من خلال ملء الاستمارات المخصصة لذلك.

ويشمل المسح الصحي الوطني الثالث إجراء عدد من الفحوصات الطبية الرئيسية للمشاركين، منها قياس ضغط الدم، ومعدل النبض، وفحص النظر، وتحاليل الدم وغيرها من الفحوصات الإضافية الأخرى، إذ تُعد هذه الفحوصات خطوة مهمة لرصد صحة الأفراد وتقييم وضعهم الصحي بشكل دقيق.

وقد أكدت كل من وزارة الصحة وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية أهمية مشاركة الأسر المجتمعية وتعاونها مع الباحثين الميدانين لإنجاح المسح ودعم الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز صحة المجتمع البحريني وبناء مستقبل صحي أفضل للجميع، حيث يُعتبر المسح خطوة أساسية في جمع البيانات التي تعكس الوضع الصحي للسكان في مملكة البحرين؛ التي سيتم الاستفادة منها في تطوير الخدمات الصحية المقدمة بناء على حاجة المجتمع الصحية، بالإضافة إلى دراسة وتحديد الخصائص الصحية للمجتمع البحريني، الذي يتيح بناء استراتيجيات مستقبلية فعّالة.

في الاجتماع السادس عشر للنواب العموم لدول مجلس التعاون الخليجي

## النائب العام يدعو إلى وضع قانون استرشادي (موحد) لاستخدامات الذكاء الاصطناعي

شارك النائب العام الدكتور علي بن فضل البوعينين في الاجتماع السنوي السادس عشر للنواب العموم والمدعين العامين لدول مجلس التعاون الخليجي، والذي انعقد أمس بالدوحة بحضور جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد ألقى النائب العام كلمة افتتاحية في الاجتماع دعا فيها إلى استمرار المساعي وصولاً إلى أطر موحدة لعمل أجهزة النيابات العامة والادعاء العام تحقيقاً لأهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمبادئ التي أرساها أصحاب الجلالة والسمو من أجل توحيد ومُقاربة النظم والمناهج في المجالات كافة، وكذلك إلى استكمال منظومة التعاون القضائي بناء على قواعد ثابتة وملزمة لأغراض مكافحة الجريمة وضمان حقوق الأفراد والحفاظ على مُقدرات ومصالح دول المجلس.

وفي جانب تحديث وتطوير أدوات النيابات العامة أشار النائب العام في كلمته إلى أهمية استخدامات الذكاء الاصطناعي ودعا إلى وضع قانون استرشادي (موحد) للذكاء الاصطناعي في نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتضمن القواعد الحاكمة لضبط الاستخدام من الناحية التقنية، يشتمل في محتواه على القواعد والخصائص اللازمة لاستيعاب أعمال القضاء والنيابة العامة ضمن تطبيقاته، وليُحدد بنية النظام ووسائل حمايته وأنماط صنع القرار، وكيفية الرقابة والتقييم البشري، فضلاً عن ضمانات المخاطبين بنتائجه من خلال مجموعة المبادئ القيمية الضامنة للمساواة والحيادية، إلى غير ذلك من النواحي الفنية والتقنية القادرة على استخلاص تصرفات قضائية عادلة.

ومن ناحية أخرى، أجرى النواب العموم والمدعون العامون خلال الاجتماع مباحثات في عديد من الموضوعات كان من أبرزها التعاون المشترك وآليات تنفيذ الإنابات القضائية والمساعدات القانونية، وكذلك تنظيم الندوات التفاعلية وتبادل الزيارات بين أعضاء الأجهزة ومعاونيهم، فضلاً عن مقترح الأمانة العامة بإنشاء منصة إلكترونية للتعاون العدلي والقضائي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تم استعراض تجارب النيابات والادعاء العام في إطار تبادل التجارب الناجحة واكتساب الخبرات.

فيما تم تكريم المستشار حمد شاهين البوعينين، المحامي العام بالنيابة العامة بمملكة البحرين خلال الاجتماع بحصوله على جائزة حامد العثمان لهذا العام، والتي يمنحها النواب العموم والمدعون العامون للأعضاء المتميزين.

# إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠٢٦ حول «التحول الرقمي» بالتعاون بين مركز «دراسات» وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أشاد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» بإنجازات مملكة البحرين في مجال التنمية البشرية، وتعزيز القدرات المهنية والمعرفية والإبداعية للمواطنين، باعتبارهم محور المسيرة التنموية الشاملة والمستدامة وغايتها في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجهات الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

جاء ذلك بمناسبة توقيع مركز «دراسات» اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون المشترك في إعداد «التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠٢٦» حول موضوع «التحول الرقمي في مملكة البحرين»، بمساهمة من الوزارات والهيئات الوطنية المعنية، من بينها: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وهيئة تنظيم الاتصالات، ووزارة التنمية المُستدامة، ودعم من صندوق العمل «تمكين»، حيث وقع الاتفاقية الدكتور حمد إبراهيم العبدالله المدير التنفيذي للمركز، وجيهان صلاح الدين المرباطي مديرة مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإنابة لدى المملكة.

وأعرب الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء «دراسات» عن اعتزازه بالشراكة المثمرة مع الأمم المتحدة في إصدار التقرير الوطني للتنمية البشرية وغيره من الإصدارات العلمية الداعمة لصُنع القرار والبحث العلمي، ولا سيما منذ عام ٢٠١٧، وذلك بدعم وإسهامات فاعلة من المؤسسات الوطنية المعنية، ما أسهم في إبراز المنجزات التنموية والحضارية الرائدة والمتواصلة في إطار الخطط والاستراتيجيات الوطنية، بالتوافق مع برنامج الحكومة ورؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ وأهداف خطة التنمية المستدامة.

وأضاف أن تركيز التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام ٢٠٢٦ حول موضوع «التحول الرقمي» يأتي في إطار التوجيهات الملكية السامية وبرنامج الحكومة وأولوياتها في تعزيز كفاءة الخدمات الحكومية ورفع جودتها وتحقيق تكاملها عبر استمرار توظيف التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي في مُختلف مسارات العمل الحكومي وبرامج التنمية الوطنية الشاملة، وصقل مهارات المواطنين وتنمية قدراتهم التنافسية والابتكارية، وتوطيد مكانة المملكة كوجهة استثمارية جاذبة لكبريات الشركات العالمية، مؤكدًا اضطلاع المركز بدور رئيس في إعداد هذا التقرير نظرًا إلى تراكم خبراته، واهتمامه بجعل التطورات الرقمية في مقدمة أولوياته ومشاريعه البحثية والعلمية.

وعبَّر عن اعتزازه بإنجازات مملكة البحرين ومكانتها المرموقة عالميًا في مجالات التحول الرقمي وتقنية المعلومات والاتصالات، وتصنيفها ضمن الدول الرائدة والأعلى عالميًا في مؤشرات تنمية الحكومة الإلكترونية والأمن السيبراني العالمي والتنمية البشرية وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، وتعزيز حضورها الدولي من خلال عضويتها في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، ورئاستها لمنظمة التعاون الرقمي، ومبادراتها التي أقرتها القمة العربية بشأن تطوير التعاون في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار والتحول الرقمي، ودعوة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إقرار معاهدة دولية لتنظيم وحوكمة تطوير الذكاء الاصطناعي وتوظيف التقنيات الحديثة لأغراض التنمية والسلام والازدهار العالمي.

وأكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» تطلع المركز من خلال هذا التقرير الوطني للتنمية البشرية وعبر شراكة محلية وعالمية بناءة إلى تقديم توصيات علمية مبتكرة وقابلة للتنفيذ لدعم التحول الرقمي في تحسين كفاءة الخدمات، وتعزيز بيئة ريادة الأعمال، وجذب الاستثمارات، ورفع جودة الحياة، بما يتسق مع الرؤية الملكية السامية وتوجهات الحكومة بشأن استكمال المنجزات التنموية وفق رؤية البحرين الاقتصادية، ونسختها القادمة لعام ٢٠٥٠، ومواكبة المعايير العالمية في ضوء ميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي نحو مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع.

من جهتها، أشادت جيهان صلاح الدين المرباطي مديرة مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإنابة لدى مملكة البحرين بالشراكة الناجزة مع مركز «دراسات» في إعداد تقرير التنمية البشرية الوطني، وتركيزه على موضوع «التحول الرقمي»، باعتباره أحد العوامل الرئيسة التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحسين الكفاءة والإنتاجية والتنافسية، وتوسيع الخيارات أمام الناس، مؤكدة أهمية الشراكة في بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، والاستفادة من التكنولوجيات الرقمية في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أكدت أن التعاون لإعداد تقرير التنمية البشرية الوطني حول التحول الرقمي يعكس رؤية مشتركة نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.